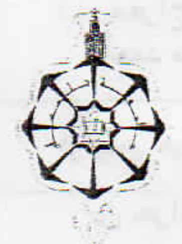
مجلة

الإقتصاد و المناجمنت

جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان
كلية العلوم الإقتصادية و التسيير

منشورات كلية العلوم الإقتصادية و التسيير



رقم- 11 2012

ISNN 1112-3524

الفهرس

"آليات التمويل المصغر لاحتواء البطالة بين النظري و التطبيق حالة الجزائر"

يوسفي رشيد* و بن حراة حياة**

جامعة مستغانم

ماخص البحث:

تحتل مسألة تمويل المشروعات المتناهية الصغر مكانة كبيرة في الأدبيات المهتمة بشأن هذا الصنف من القطاعات الاقتصادية، خاصة مع تزايد أهمية ودور هذه المؤسسات في خطط التنمية الاقتصادية للحد من انتشار ظاهرة الفقر في الدول النامية و تعزيز التنمية فيها.

إن التنمية الناجحة ليست مجرد نمو الإنتاجية و نصيب الفرد من الناتج المحلي فقط، بل هي أيضا ضمان بأن يكون نمط النمو شاملا، أي يهتم بالتحسين الشامل لنوعية الحياة و المساهمة في التنمية البشرية. هذا ما يصبو إليه التمويل البديل[1] المتمثل في مؤسسات التمويل المصغر المنبثق من رحم **"بنك القرية"** أو ما يعرف ببنك الفقراء **أوجرامين البنغلادشي** ،الذي يعمل على توفير التمويل للفئات المعوزة بغرض مساعدتها على إقامة مشروعات متناهية الصغر تدر عليهم الدخل و توفر لهم فرص عمل ذاتية ترفع من مستواهم المعيشي و تنشلهم من خانة الفقر.

مقدمة:

ارتبط القرض المصغر في الماضي بنسب عالية من الفوائد للشرائح السكانية المتسمة بهشاشة وضعيتها الاقتصادية، و كان تسديد القرض على شكل سلع جني المحصول مما زاد هذا في اغتناء الدائنين و معارضة المدينين. و في القرن 15م قامت الكنائس و الكهنة في إيطاليا وفرنسا بتنظيم الادخار و القرض المصغر على المستوى المحلي ثم انتقلت الفكرة لألمانيا و كندا و ذلك من خلال إنشاء صناديق الادخار.

وانطلاقا من سنة 1970 قامت دول الجنوب على غرار دولة بنغلادش بتطوير نظام القروض المصغرة من أجل مكافحة النظام المرتبط بطلب نسب عالية من الفوائد، و قد تكرس القرض المصغر بفضل مبادرة "بنك قرامين" للأستاذ محمد يونس ببنغلادش، و في سنة 1980 و عبر جميع دول العالم تم تعميم القرض المصغر و من

* الدكتور يوسفي رشيد أستاذ محاضر و مدير مخبر بحث بوادكس كلية العلوم الاقتصادية جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم الهاتف youcefi20022002@yahoo.fr0773643086 العنوان الالكتروني

** أستاذة مساعدة ب كلية العلوم الاقتصادية جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم السيدة بن حراة حياة الهاتف 0795125373 Benharrat@yahoo.fr العنوان الالكتروني

[1] La microfinance : « Un outil de lutte contre la pauvreté » Problèmes économiques ,n°2928 18 juillet 2007

بعده التمويل المصغر[2]، و نتيجة لخصوصيته التقنية و الاقتصادية و الاجتماعية فإن هذا المنتج موجه نحو الفئات المهمشة[3] التي ترفضها البنوك أو تلك الفئات غير المؤهلة حسب النظام البنكي الكلاسيكي، حيث إستفاد منه 8 ملايين شخص سنة 1997 و 23.6 مليون سنة 1999. و في سنة 2005 أعلنت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة سنة دولية للقرض المصغر و ذلك لمدى مساهمته في تخفيف حدة الفقر و البطالة، و في نهاية 2006 قررت لجنة نوبل النرويجية منح جائزة نوبل للسلام للأستاذ محمد يونس مؤسس "بنك قرامين" نظرا لطريقته المثالية في مساعدة المحتاجين.

الجزائر كغيرها من الدول النامية اتخذت كل التدابير اللازمة لإنعاش القروض المصغرة لصالح الفقراء في إطار برامج مكافحة البطالة و الفقر، خاصة بعد التسريح الجماعي للعمال بسبب تطبيق نظام الإفلاس على المقاولات العمومية كإحدى صيغ التصحيح الهيكلي.

الإختلالات الاقتصادية الهيكلية و تفشي ظاهرة الفقر:

إن الأزمة الاقتصادية الحادة التي عاشتها الجزائر خلال النصف الثاني من عقد الثمانينيات مردها الإختلالات الهيكلية التابعة من هيمنة الدولة والقطاع العام على جميع العمليات الاقتصادية وتوجيهها المركزي غير كفء للموارد الاقتصادية المحدودة ،واعتماد الأسعار الإدارية المثبتة بأقل من أسعار التوازن، وانتشار الإعانات على السلع والخدمات مما أضاف أعباء كبرى على موارد الدولة ونتج عنها تدني في نوعية الخدمات المقدمة للمستهلكين وانتشار هيمنة الدولة عبر الشركات الحكومية على أغلب القطاعات الإنتاجية والخدماتية. ترافق كل ذلك مع سياسات الاقتصاد المركزي الموجه فانتقت جميع السياسات والتشريعات الاقتصادية من فلسفة مفادها قيادة القطاع العام للنشاط وتهميش دور القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية والانفتاح. ظل القطاع الخاص حبيس السياسات الاقتصادية المتناقضة فكان نموه ضعيفًا واقتصر دوره على فعاليات هامشية لا ترقي إلى إمكانياته الحقيقية الكامنة التي كان بإمكانها المساهمة في استيعاب طلبات التوظيف. إن السياسة الاقتصادية المتبعة قد ألحقت أشد الضرر بمختلف القطاعات الاقتصادية و خاصة القطاع الصناعي مما أدى إلى إفلاس مؤسسات القطاع العام .

إفلاس مؤسسات القطاع العام:

في الجزائر ما لا يقل عن 1000[4] منشأة حكومية تعمل في القطاعات الإنتاجية خارج قطاع المحروقات. بنيت معظم هذه المنشآت في عقد السبعينات بعد التأميم وارتفاع عائدات النفط وكان يعول عليها في

[2] Maria Novak « On ne prête pas qu'aux riches. La révolution du crédit »9 Jean-Claude Lattés,2005

2- الأمم المتحدة أفضل الممارسات في مجال الانتمانات الصغيرة للنساء و الشباب ، الاجتماع السادس عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية من 13 إلى 16 مارس 2001 طنجة المغرب.

3- الاقتصاد والأعمال عدد خاص بالجزائر نوفمبر 1999

استراتيجيات التنمية آنذاك أن تكون القاعدة الإنتاجية للانطلاق بنمو اقتصادي سريع بفعل تأثيراتها وترا بطاتها الأمامية والخلفية في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

أديرت هذه الشركات تحت نظام اقتصادي موجه شديد المركزية فيه كل شيء من الإنتاج التسعير التسويق الخ يدار بشكل إداري من قبل موظفو الدولة وتعكز أغلب النشاط في هذه المنشآت تحت الحماية الحكومية ونظام الإعانات. وكذا الحماية من الاستيراد وحصلت على مدخلاتها من الطاقة والمواد الأولية بأسعار تقل كثيرًا عن الأسعار الدولية. لا تعرف أغلب هذه المنشآت العملية التسويقية لأنها نشأت في بيئة حكومية لا تعير للأسواق وقوى السوق أي أهمية وبسبب هذه الأجواء لم تعر إدارات هذه الشركات الاهتمام الحقيقي لمستوى الإنتاجية في هذه المنشآت بسبب انعدام الحافز.

عانت أغلب هذه المنشآت من تأكل معداتها ومكائنها[5] بسبب قدمها وبسبب محدودية الصيانة والتجديد وعانت كذلك من عدم توفر رأس المال التشغيلي اللازم وان توفر رأس المال هذا فعدد كبير منها لن يستطيع معاودة الإنتاج تحت ظروف المنافسة التجارية بسبب ارتفاع كلف الإنتاج وتفشي البطالة المقنعة فيها الذي أصبح تحصيل حاصل جزء من نظام **"الحماية الاجتماعية"** فترتب عن كل هذا إفلاس العديد من المؤسسات العمومية وعدم قدرتها على تلبية الطلب المحلي ناهيك عن التشغيل الذي يتطلب مستويات عالية من النمو الاقتصادي.

اتسمت هذه الفترة بتراجع كبير في حجم الاستثمارات وانخفاض أسعار النفط مما أدى إلى بروز اختلالا كبيرا في سوق الشغل بحيث تقلصت فيه الفرص المتاحة للعمل بشكل مقلق في نفس الوقت الذي سجل فيه تزايد اكبر لطالبي العمل إضافة لما ترتب عن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر من غلق مئات المؤسسات و تسريح آلاف العمال كنتيجة لتطبيق مخطط إعادة هيكلة القطاع الصناعي تمهيدا لخصخصته .

الآثار السلبية لبرامج التصحيح الهيكلي على الجبهة الاجتماعية:

إن الأهداف الرئيسية لإستراتيجية الإصلاح الاقتصادي تمثلت في تحقيق معدلات نمو مرتفعة و قابلة للاستمرار بغية خفض معدلات البطالة. لكن بالنظر إلى النتائج الاقتصادية المحققة نجد نوع من التناقض بين أهداف إعادة التوازن الكلية للاقتصاد من ناحية و بين أهداف النمو و العدالة التوزيعية (الاجتماعية) من ناحية أخرى.فرغم أن سياسات التثبيت و التكييف الهيكلي في الجزائر قد أسفرت عن تحقيق تحسن ملحوظا في الكثير من المؤشرات الاقتصادية إلا أنها أدت في نفس الوقت إلى إعادة هيكلة الكثير من المؤسسات العامة و خصخصة البعض

[5] *Dr Derbal Abdelkader " Le Programme d'ajustement structurel et son impact sur la restriction des choix technologiques: la cas de l'Algérie" .In Technologie, Transition et Stratégies de Développement au Maghreb,Ed par A.Djeflat et M.Lahlou, Série Maghtech.Rabat (Maroc).1996*

منها و تصفية معظمها حيث تم تصفية الغالبية العظمى للمؤسسات العامة مما ترتب عليه زيادة كبيرة في أعداد البطالين. المؤشرات أدناه توضح بما لا يدعو للريبة الانعكاسات الاجتماعية السلبية لبرامج التصحيح الهيكلي[6].

اثر برامج الإصلاح على التشغيل :

خول قانون العمل الجديد، المنبثق من سياسة الإصلاحات الهيكلية، الحق للمؤسسات الاقتصادية بالاستغناء عن العمالة لأسباب اقتصادية ، في هذا المجال قد تمخضت عن عملية حل مؤسسات قطاع البناء الحكومية فقدان أكثر من 80000 منصب شغل إلى نهاية ديسمبر 1997 كما تم الاستغناء عن أعداد كبيرة أخرى في قطاعات مختلفة كنتيجة مباشرة لخصخصة مؤسسات القطاع العام و تصفية الكثير منها خاصة تلك المؤسسات العمومية المحلية بمختلف الولايات و البلديات و التي أنشئت أصلا لامتصاص البطالة ، فمن أصل 1300 مؤسسة تم تصفية 827 منشاة فيما بين سنة 1994 و سنة 1996 .

لقد تفاقمت ظاهرة البطالة بشكل كبير من جراء إهمال قضية التوظيف في برامج التحول الاقتصادي و لم تعن بالاهتمام اللازم ، وبلغت معدلات بالغة الخطورة في أوساط الشباب،فاذا كان معدل الخطر في بطالة الشباب يصل إلى 10 في الدول الصناعية فان هذا المعدل قد بلغ في الجزائر سنة 2004 49% في صفوف الأقل من 20 سنة و44% في فئة الشباب في سن من 20 إلى 24 سنة، خلال نفس السنة 2004 نجد ما يقارب 73% من البطالين هم أقل من 30 سنة و بدون أي تأهيل يمكنهم من إمكانية الظفر بمنصب شغل ، مقابل 42% عام 1996. الجدول أدناه يوضح تطور معدلات البطالة خلال العشرية 1994-2004.

الجدول رقم 1 : معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1994-2004

التعيين	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
معدل البطالة	24.4	26.99	29.99	29.20	27.3	29.00	29.77	27.3	27.00	23.7	17.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام، نشرة 2005، ص 11

استنادا إلى هذه البيانات الرقمية يمكن القول أن برنامج التصحيح الاقتصادي الذي طبقته الجزائر بالتعاون مع صندوق النقد الدولي قد باء بالفشل في تحقيق أي نمو اقتصادي حقيقي ، و بنسب مقبولة تعمل على التخفيف من حدة البطالة ، بل على العكس من ذلك تماما فقد وسع هذا البرنامج الفجوة و زاد من أعداد العاطليـــن عن العمل، و كذا إفقار قطاعات كبيرة من الشعب نتيجة لرفع الدعم على السلع و الخدمات الأساسية.

[6] - المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مواجهة العولمة ضرورة بالنسبة للبلدان الضعيفة، الجزائر، 2001، ص 24 .

اثر برامج الإصلاح على الأجر الحقيقي :

إن من بين الإجراءات الأكثر تأثيرا و التي أدت إلى انخفاض كبير في الدخل الحقيقي بنسب معتبرة بلغت 30 % في الفترة ما بين 1994 و 1996هو إلغاء الدعم الحكومي للسلع الأساسية و الخدماتية مما ساهم في ارتفاع تكاليف المعيشة بشكل بارز و بالتالي تدهور مستوى الفئة الأجيرة و محدودة الدخل خاصة ،فالدخول الاسمية بقيت ثابتة أو تغيرت بمعدلات اقل من معدل التغير في الأسعار مما انعكس سلبا على الدخول الحقيقية لهذه الفئة هذا ما تؤكده النسب المرتفعة لمعدلات التضخم حسب الجدول أدناه.

الجدول رقم 2 : معدلات التضخم خلال الفترة من 1994 إلى 2003

التعيين	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
معدل التضخم	29.00	29.80	18.75	5.70	5.00	2.60	0.30	4.20	1.40	2.50

المصدر: موقع الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz

كما ساهمت سياسة تخفيض قيمة الدينار إلى جانب سياسة تحرير الأسعار و إلغاء الدعم في فقدان التوازن بين أسعار المواد الاستهلاكية التي لم تتوقف عن الصعود و القدرة الشرائية(الأجور) المستمرة في النزول.

اثر برامج الإصلاح على مستوى المعيشة و الفقر:[7]

تأثر مستوى المعيشة تأثيرا بالغا نتيجة لتحرير أسعار جميع السلع الاستهلاكية و إلغاء الدعم بكافة أشكاله ناهيك عن تحرير أسعار الخدمات كالطاقة الاتصال الإيجار... الخ ،مما أثقل كاهل الطبقات الفقيرة و المتوسطة بمثل هذه المصاريف التي لم تتعود عليها.من ناحية أخرى رغم أن الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون قد تم رفعه من 1000 دج إلى 10000 دج بين سنة 1990 و 2004 إلا أن دراسة قامت بها المركزية النقابية سنة 2005 أثبتت أن الاستهلاك الضروري لأسرة من 6 أفراد تتطلب اجر أدنى بما لا يقل عن 24790 دج .هذا ما يؤكد مرة أخرى أن هذا البرنامج قد سعى إلى زحزحة الطبقة المتوسطة إلى درجات الطبقات الفقيرة إذ بلغ مؤشر الفقر25.23% سنة 1995 كما هو موضح في الجدول التالي.

4ياسر محمد جاد الله محمود، العولمة والفقر في مصر، ملتقى دولي :قضايا العولمة وتأثيرها على الدول النامية، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 2006، ص 7 .

الجدول رقم 03 :تطور مؤشر الفقر البشري للفترة 1995 – 2005

التعيين	1995	1999	2000	2004	2005
معدل الفقر	25.23	23.35	22.98	18.15	16.6

المصدر : المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية 2005، ص 30

بلغ الفقر معدلات أصبحت تشكل تهديدا على المجتمع، مما استلزم على الحكومة الشروع في إجراءات و تدابير استثنائية للتخفيف من حدته وانعكاساته السلبية ، و أدركت الحكومة أن من أحسن السبل هو إعادة إدماج الفئات الهشة في سوق العمل خاصة الشباب النساء و المتخرجين الجدد من دوي الشهادات العلمية و تمثلت هذه الإجراءات في وضع برامج عديدة لترقية الشغل و إنشاء هياكل متخصصة في تنفيذها .

لتنفيذ تلك الإجراءات سعت الحكومة لإنشاء وزارة خاصة بالتشغيل و التضامن الوطني بالإضافة إلى مجموعة من الوكالات المتخصصة تعمل تحت الوصاية المباشرة للوزارة و يتعلق الأمر ب

- الوكالة الوطنية للتشغيل
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
- وكالة التنمية الاجتماعية
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

كما تم إنشاء صندوق لجمع الزكاة بمبادرة من وزارة الشؤون الدينية.

تتمحور الأهداف الإستراتيجية لهذه الهيئات الجديدة بمختلف هياكلها حول تخفيف الضغط على سوق الشغل من خلال تطبيق برامج ترقية الشغل التي تمولها الدولة و الهيئات الخيرية و التي تعتبر إحدى ركائز المساعي الرامية إلى محاربة البطالة و التشجيع على الإدماج المهني.

1- الوكالة الوطنية للتشغيل:

هي من أقدم الهيئات العمومية للتشغيل في الجزائر إذ أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي 259/90 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990 في إطار إصلاح و تحديث الديوان الوطني لليد العاملة المنشأ بالمرسوم رقم 99/62 المؤرخ في 29 نوفمبر 1962

أوكلت لها مهمة تنظيم سوق الشغل بتقريب طالبي العمل من البطالين من مختلف الفئات من أرباب العمل من القطاعين العام و الخاص ،باستثناء الإدارة العمومية التي يعتبر التشغيل فيها من اختصاص المديرية العامة للتوظيف العمومي . اهتمت هذه الوكالة بالفئات الهشة من خلال تكفلها بتسجيل الشباب ذووا الشهادات العلمية في البرنامج الوطني لعقود ما قبل التشغيل كما عملت على تسجيل العمال المسرحين لأسباب اقتصادية من اجل تمكينهم من الاستفادة من نظام التامين على البطالة على أساس ملفات و قوائم يقدمها صاحب العمل .

1أ- مديرية التشغيل بالولاية :

أنشئت بموجب المرسوم 50/02 المؤرخ في 22 جانفي 2002 أوكلت لها مهمة تنفيذ ثلاثة برامج هامة من برامج ترقية الشغل لحساب وكالة التنمية الاجتماعية و هذه البرامج تهدف إلى خلق مناصب شغل مؤقتة للتخفيف من التهميش و هي:

- **برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية.**

يسعى هذا البرنامج الذي انطلق منذ 1990 لإدماج الشباب البطال بدون مؤهلات أو بمؤهلات متواضعة و الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 و 30 سنة و هو بمثابة تدعيم للجماعات المحلية في إطار مجهوداتها لمحاربة البطالة من خلال تسيير ورشات تكلف بانجاز نشاطات تعود بالمنفعة العامة على المواطنين في كل بلدية. يهدف هذا البرنامج إلى إنشاء وظائف شغل مأجورة بمبادرة محلية لدى المؤسسات أو الإدارات المحلية لمدة تتراوح من 3 إلى 12 شهرا والذي سمح بتوظيف 72.500 شاب في سنة 2004، إلا أن الوظائف المنشأة مؤقتة وتتركز في مجملها في القطاع الخدمي.

- **برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة.**

هو برنامج تشارك فيه عدة قطاعات يرمي إلى خلق مناصب شغل مؤقتة بصورة كثيفة و في وقت سريع موجه أيضا للشباب البطال بدون مؤهلات و بالخصوص في المناطق النائية و المحرومة الأكثر تضررا من البطالة.

يسعى هذا الإجراء المطبق منذ سنة 1997 إلى فتح ورشات وأشغال كبرى مرتبطة بتنمية الهياكل القاعدية لمختلف البلديات مثل تجميل المحيط، صيانة شبكة الطرقات وشبكة صرف المياه... الخ، وقد بلغ عدد مناصب الشغل التي تم إنشاؤها من خلال هذا الجهاز 175.131 منصب

- **برنامج عقود ما قبل التشغيل**

وضع هذا البرنامج حيز التنفيذ بموجب المرسوم رقم 402/98 المؤرخ في 1998/12/02 و يهدف إلى زيادة عروض العمل و تشجيع و تسهيل إدماج المحصلين على شهادات علمية في سوق الشغل من خلال الفرصة التي يمنحها إياهم عقد ما قبل التشغيل في اكتساب تجربة تساعدهم على الإدماج النهائي لدى أصحاب العمل و هم كل الهيئات و المؤسسات العمومية و الخاصة . تتكفل الدولة بالأجور الأساسية للمدمجين مع تكاليف التغطية الاجتماعية طيلة مدة عقد ما قبل التشغيل الذي يمكن أن يصل إلى سنتين، كما يستفيد المدمج من نظام العلاوات يدفع من طرف صاحب العمل.

يعتبر عقد ما قبل التشغيل التزام ثلاثي الأطراف بين صاحب العمل و المرشح و مديرية التشغيل التي تمثل وكالة التنمية الاجتماعية. يسعى هذا البرنامج إلى إدماج 300000 شاب جامعي في القطاع الاقتصادي مما يمكنهم من اكتساب الخبرة الضرورية للحصول على مناصب دائمة و نهائية للتشغيل. وقد عرف هذا الجهاز تحسنا معتبرا بحيث أنه أمكن توظيف 59.781 شاب سنة 2004 مقابل 5.200 شاب سنة 2003 . وتتوقف فعالية

هذا البرنامج على مدى تقبله من طرف الشباب بسبب ضعف قيمة التعويضات المالية، وتضاؤل فرص الإدماج بعد انتهاء مدة العقد .

2- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب :

أنشئت هذه الوكالة في سنة 1996 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296 وتعمل على تشجيع الشباب العاطل من أصحاب المبادرات الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 و 35 سنة على إنشاء مؤسسة مصغرة بحيث تقل تكلفتها عن 10 ملايين دج، وتشكل المؤسسات المصغرة إحدى الآليات الهامة لترقية التشغيل الذاتي[8] خاصة بعد تراجع دور الدولة في ترقية مناصب الشغل، فباستثناء النشاطات التجارية البحتة ، فان الوكالة تمول كل نشاطات الإنتاج و الخدمات مع مراعاة عامل المر دودية في المشروع. و في إطار هذا البرنامج تم خلال ستة سنوات إنشاء أكثر من 68000 مؤسسة مصغرة من خلالها تم توفير أكثر من 135000 منصب شغل بحجم استثماري إجمالي يفوق 1.4 مليار دينار جزائري ، إلا أن الوكالة تجد صعوبة كبيرة في تمويل مختلف المشاريع المعتمدة بفعل تردد البنوك في تمويل مثل هذه المشاريع و التي لا تتجاوز في كثير من الأحيان 10 % من المشاريع المقترحة ، فعلى سبيل المثال من بين69.437 مشروع التي صادقت عليها الوكالة نجد 6.567 مشروع وافقت البنوك على تمويلها، لذلك من الضروري تدخل السلطات العمومية بواسطة الخزينة العمومية لإيجاد صيغة تمكن البنوك من المساهمة الجدية في تمويل جميع المشاريع المقبولة ضمن هذا الجهاز.

رغم ذلك ، تمكنت الوكالة بفضل شبكتها المتكونة من 53 فرع عبر كامل ولايات الوطن من تحقيق نتائج جد ايجابية من خلال مرافقة الشباب المقاول و مساعدتهم على التعرف على فرص الاستثمار في كل منطقة .

نشاط الوكالة منذ نشأتها:

9) الحصيلة المسجلة إلى غاية 2006/12/31 تبين أن 361609 ملف مشروع إنشاء مؤسسات مصغرة و 1643 ملف لتوسيع القدرات الإنتاجية. وعلى هذا الصعيد فقد انتقلت أكثر1000 من مؤسسة مصغرة إلى مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويصل تشغيلها لليد العاملة أحياناً إلى ما يفوق 100 عاملاً. يضاف إلى هذه الأرقام، عدد المشاريع الممولة ذاتياً والتي يبلغ عددها 3285 مشروع بـ11.157 منصب شغل، مما يرفع العدد الإجمالي للمؤسسات المنجزة إلى 81.476 مؤسسة مع خلق 231.546 منصب شغل دائم بقيمة استثمارية إجمالية تقدر بـ231.546 مليار دج موزعة كما يلي:

- 98 مليار دج قروض بنكية؛
- 29.8 مليار دج قروض بدون فوائد؛
- 31 مليار دج كمساهمات شخصية للشباب أصحاب المشاريع.

[8] الدكتور عبد العزيز شرابي " دور المنشات الصغيرة و المتوسطة في تشغيل الشباب العربي " المؤتمر العربي الأول لتشغيل الشباب الجزائر 2009

ويجب الإشارة هنا إلى أن المساهمة المالية للشباب أصحاب المشاريع زيادة على الأموال المخصصة من قبل الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب في شكل قرض للمدى البعيد بدون فوائد، المؤسسة المصغرة في تطابق مع الأنماط التمويلية المعمول بها دولياً، والتي تحدد المبالغ الشخصية الدنيا بـ 30 % من التكلفة الإجمالية، لتفادي المخاطر الحتمية لفقد التوازن.

و الجدول الآتي يلخص وضعية المشاريع إلى غاية 2006.

الجدول رقم 4: توزيع المشاريع الممولة حسب الطور وقطاع النشاط إلى غاية **31** ديسمبر **2006** الوحدة: 10^3 دج

قطاع النشاط	المشاريع الممولة في طور التأسيس	المشاريع الممولة في طور التوسع	المجموع الكلي		
			المشاريع الممولة	النسبة المئوية	مبلغ الاستثمار
الخدمات	22765	55	22820	% 29	41.290.857.82
نقل المسافرين	12022	1	12023	% 15	21.130.766.423
الحرف	11806	29	11835	% 15	23.490.423.649
نقل البضائع	10777	48	10825	% 14	22.091.416.803
الزراعة	9719	6	9725	% 12	19.014.161.543
الصناعة	4133	13	4146	% 5	11.912.657.308
البناء والأشغال العمومية	3118	17	3135	% 4	7.771.723.577
المهن الحرة	1935	19	1954	% 2	2.526.002.530
الصيانة	1222	9	1231	% 2	1.891.329.537
الصيد	277	0	277	0	1.249.671.672
الري	218	2	220	0	1.108.353.067
المجموع	77992	199	78191	100	153.477.091.891

المصدر: نشرة إحصائية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الجزائر، جانفي 2007، ص: 4.

3- وكالة التنمية الاجتماعية:

أنشئت هذه الهيئة ذات الطابع الخاص و التابعة لوزارة التشغيل و التضامن سنة 1996 بغرض التخفيف من وطأة الانعكاسات السلبية لإصلاحات الاقتصادية على الفئات الاجتماعية الضعيفة ،و ذلك بوضع تدابير و برامج لمحاربة الفقر و التهميش . تعتمد الوكالة على شبكة تتكون من 07 وكالات جهوية إضافة إلى اعتمادها على مديريات أخرى للوصول إلى اكبر عدد من المعوزين ، منها مديرية التشغيل و مديرية النشاط الاجتماعي بمختلف الولايات و كذا البلديات والخلايا الجوارية في الأحياء و الجمعيات المدنية التي لها علاقة بالمسائل الاجتماعية بصفة عامة.تشرف بالأساس على برامج التشغيل الممولة كلية من طرف الدولة ،و التي يتم تنفيذها بواسطة مديرية التشغيل كما تم الإشارة إليه سابقا تنفرد هذه الوكالة بتنفيذ بعض التدابير المرافقة للتخفيف من المعاناة الاجتماعية للشرائح المعوزة.

– التدابير الاجتماعية المرافقة :

تتمثل تلك التدابير في مجموعة من نشاطات التضامن الوطني للوكالة و الذي يمس مختلف أوجه المساعدات الاجتماعية المالية و العينية .

- **منحة التضامن المدرسي :**

قصد دعم أولياء الأطفال المتمدرسين تمنح للأطفال المحتاجين حصة من الأدوات المدرسية عند كل دخول مدرسي، وكذلك منحة دراسية قدرها 2.000 دج للتلميذ المحتاج، وقد بلغ عدد المستفيدين من هذه المنحة 3 مليون تلميذ سنة 2002 [9]. بالإضافة إلى إجراءات أخرى بغرض الدعم والمساعدة على الدراسة من خلال توفير النقل المدرسي المطاعم المدرسية والمدارس الداخلية ونصف الداخلية وضمان الصحة المدرسية.

- **منحة السكن :**

تتمثل في مساهمة مالية من الدولة قصد مساعدة الفئات ذات الدخل المحدود من الحصول على سكنات أو تمكينهم من بناء سكنات تطورية خاصة في المناطق الريفية.

- **المساعدة الموجهة للفئات الخاصة :**

والتي تتعلق بالأشخاص المسنون، المرضى المز منون والمعوقين، وذلك من خلال التكفل بالعلاج والإقامة في المستشفيات والاستفادة من الأدوية مجانا. بالإضافة إلى ذلك توجد عمليات منتظمة في إطار التكفل بالمعوزين وأطفال العائلات الفقيرة، وذلك من خلال تنظيم رحلات أثناء العطل، وكذلك في إطار برنامج رمضان الذي يسمح بتوزيع قفة رمضان وتنظيم مطاعم مجانية لصالح العائلات المحرومة .

- **المنحة الجزافية للتضامن :**

---

[9] رسالة الوكالة مجلة تصدر عن الوكالة الوطنية للقرض المصغر العدد 2 ص 2

أنشئت هذه المنحة قصد مساعدة الفئات الفقيرة المتقدمة في السن أو تلك التي تعاني من الأمراض المستعصية و الذين لا يمكن لها مزاولة نشاط مهني يدر عليها دخل منتظم . إلا أنه وحسب دراسة أعدت من طرف المركز الوطني للدراسات والدراسات الخاصة بالتخطيط CENEAP في سنة 1999 فإن 75% من المستفيدين هم دخلاء على هذا البرنامج إذ لا تتوفر فيهم شروط الاستفادة من هذه المنحة، وذلك لغياب أجهزة المراقبة لدى الجماعات المحلية و الصعوبة التي تعترض هذه الأخيرة في تحديد الأشخاص المعنيين بسبب كثرة الطلبات على هذه المنحة.

- التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة :

منذ سنة 1996 طبق التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة الذي تتكفل به وكالة التنمية الاجتماعية لصالح فئة السكان المحرومين في سن العمل، وحددت قيمة هذه التعويضات ب 2800 دج للشهر إلا أن اغلب المستفيدين يشتكون من عدم التوافق بين مستويات التعويض وطبيعة النشاطات المنجزة .

4- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجزائر :

أنشئت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في جانفي 2004 و هي هيئة تتكفل بتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة البطالة و عدم الاستقرار ، فالقرض المصغر يعتبر من بين أهم الإجراءات لمقاومة البطالة و الإقصاء و التهميش الاجتماعي ، يمكن الفئات الهشة من الحصول على قروض مصغرة لن يتمكنوا أبدا من الحصول عليها وفق ترتيبات قانون القرض و النقد، الذي اعتمد سياسة نقدية انكماشية تسعى إلى تقليص الكتلة النقدية و رفع ثمن الائتمان،و غالبا ما لا تتوفر هذه الفئة على أية أصول أو دخول تمكنها من ضمان القروض التي تتحصل عليها وفق شروط الائتمان الكلاسيكية . تساهم الوكالة في بروز نشاطات اقتصادية صغيرة بتقديم التمويل اللازم لدوي الدخول المحدودة لإقامة ورشات التشغيل الذاتي ،بعض الأعمال المنزلية لربات البيوت و نشاطات حرفية و خدماتية متنوعة .

تمكنت الوكالة التي تتكون من 10 مديريات جهوية موزعة عبر الوطن من تقديم قروض مصغرة بمختلف أنواعها بلغت إلى 2007/02/01 ما يناهز 19465 قرض بمبلغ 132 مليون دج موزعة على الولايات على النحو التالي.

جدول رقم 5 : عدد القروض الممنوحة من طرف الوكالة إلى غاية 2007/02/01

المديرية	عدد التنسيقيات	عدد القروض	مبلغ القروض	مبلغ القروض المحصلة	نسبة التحصيل من مبلغ القروض المقدمة
عنابة	5	2138	14.2	9.8	69
بشار	5	930	6.3	3.1	49.2
بجاية	5	2866	19.1	7.04	36.85
بسكرة	4	3287	22	12.7	57.72
قسنطينة	5	2127	14.6	8.06	55.20
الجلفة	4	2234	15	4.83	32.20
ورقلة	3	716	4.81	2.47	51.35
سيدي بلعباس	6	1786	11.6	8.55	73.7
تيارت	5	1942	14.9	5.95	41.31
تيبازة	5	1439	9.65	3.34	34.61
المجموع	47	19465	132.16	65.84	49.82

المصدر : من إعداد الباحث استنادا إلى إحصائيات الوكالة

مبلغ القرض الواحد يتراوح بين 30000 دج خاص بخلق نشاط عن طريق شراء مواد أولية أو مبلغ 50000 إلى 400000 دج بالنسبة لتلك القروض المرتبطة بخلق نشاط عن طريق اقتناء عتاد صغير يتم تسديدها في فترة تتراوح من سنة إلى خمسة سنوات.

أما بالنسبة لمعدلات الفائدة المفروضة، فتمنح هذه القروض بفوائد مخفضة من 10% إلى 20% من المعدل التجاري المطبق من طرف الجهاز المصرفي، والفارق مع معدل الفائدة الحقيقي تتحمله الوكالة، كما يمكن أن تمنح كذلك سلفية بدون فائدة قدرها 25% من الكلفة الإجمالية للمشروع إذا كانت هذه الأخيرة تتراوح ما بين 100000 دج و400000 دج وقد ترتفع هذه النسبة إلى 27% من الكلفة الإجمالية للمشروع، إذا كان المستفيد حاملا لشهادة أو وثيقة معادلة معترف بها أو إذا أنجز النشاط في منطقة خاصة في الجنوب أو الهضاب العليا، كما يمكن كذلك أن تمنح سلفية بدون فائدة لشراء المواد الأولية، مقدرة بـــ 90% من الكلفة الإجمالية والتي لا يمكن أن تفوق 30000دج.

مكانة القرض المصغر في الجزائر:

بدأت القروض المصغرة لأول مرة في الجزائر في أوائل سنة 1999 و هي وسيلة تسمح للفقراء الحصول على تمويل مصرفي من أجل إنشاء المشاريع الخاصة بهم و المدرة للمداخيل، و لقد أوجدت حتى الآن أكثر من 15000 مشروع موجهة إلى:(3)

- الفئات المحتاجة؛
- القطاع الموازي؛
- الأنشطة الصغيرة، الحرف التقليدية؛
- العمل المنزلي (بالنسبة للمرأة خاصة)؛
- الأنشطة الإنتاجية (سلع- خدمات) و التجارية. و بذلك يستفيد منه كل من:
- البطالين (نساء- شباب- سكان الريف)؛
- الحرفيون؛
- العاملون في المنزل.

كما بينت النتائج التي توصل إليها الملتقى الوطني الخاص بتقييم القرض المصغر المنظم من طرف الوكالة الوطنية للتنمية سنة 2002[10] ، أن البطالون استفادوا من أكثر من ثلث القروض الممنوحة و أن 51 % منها تتوجه إلى سكان الأرياف، بحيث تشكل القروض المتوجهة للفلاحة و الرعي حوالي 56 % ،و أن تلك القروض تساهم ب 85 % في خلق مشاريع تمتص من منصب إلى منصبي عمل ،مقابل 15 % للمشاريع التي تمتص من 3 % إلى 5 % مناصب عمل

5- صندوق الزكاة

صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، أنشأ استنادا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 91-81 المؤرخ في 23 مارس سنة 1991، يعمل صندوق الزكاة بالتعاون والتنسيق مع لجان الأحياء واللجان الدينية، وبشكل عام مع المجتمع المدني، وبغية الوصول إلى عمق المجتمع الجزائري تم إنشاء ثلاثة لجان ذات ترابطات تنظيمية تسعى لجمع مبالغ ضخمة من الأموال و الوصول إلى اكبر عدد من المحتاجين في نفس الوقت وبالتالي تحقيق أهداف الصندوق ، تتمثل هذه الجان في :

1. **اللجنة الوطنية لصندوق الزكاة**: تتشكل أساسا من ممثلي المزكين والهيئات المساهمة في نشاطاته،
2. **اللجنة الولائية لصندوق الزكاة**: وتكون على مستوى كل ولاية أبرز عناصرها الأئمة والمزكون ولجان الأحياء،

---

[10] وكالة التنمية الاجتماعية، الملتقى الدولي للقرض المصغر،الجزائر، 2002، ص: 55

3. **اللجنة القاعدية لصندوق الزكاة:** وتكون على مستوى كل دائرة، وتتشكل أساسا من ممثلي المزكين ورؤساء الأحياء.

نشير في هذا المجال أن الزكاة شكلت عبر تاريخ العالم الإسلامي رافعة مميزة للقضاء على كل أوجه الفقر و الحرمان، فهي فريضة ربانية يمتثل لها طواعية كل المسلمين، ومن حيث القيمة فهي واجبة في كل أنواع المال ، من حاصلات زراعية التي تجب أثناء جني المحصول و لا يشترط فيها انقضاء الحول إلى ثروة حيوانية التي تحسب بعدد الرؤوس و منتجات صناعية تحسب بقيمة المنتج، وصولاً للثروة التجارية من سلع أو نقد. هذه الشمولية في الوجوب تمكننا من جمع كميات عينية كبيرة و متنوعة و كذا مبالغ مالية معتبرة تلبي حاجات متنوعة وعديدة في المجتمع. يضاف إلى ذلك زكاة الفطر التي تكون في الأيام الأخيرة لشهر رمضان وهي واجبة على كل من ملك قوت يومه وقوت عياله وتحدد قيمتها كل سنة.

كما أن الزكاة من حيث الفئة المستفيدة المحددة شرعاً [11] نجد أن الفقراء والمساكين يحتلون المرتبة الأولى فيمن ينبغي أن تنفق الزكاة إليهم. وهي أيضاً من حيث منهجية الصرف إلى الفقراء والمساكين يرد التأكيد على ضرورة إغناء الفقراء عند إعطائهم حصتهم منها (3)، وهذه قاعدة أساسية ينبغي الالتزام بها عند التوزيع مما يساعد هذه الشريحة على تحسين أحوالها.

هذا ما يتوافق مع توجهات الصندوق الذي اعتمد تقسم حصيلة الزكاة إلى قسمين

أ- **قسم موجه للاستهلاك**، وهو خاص بالعائلات المعوزة التي لا تملك القدرة على العمل (مثل الفقراء والمساكين من: العجزة، المعوقين، الأرامل، المطلقات...).

ب- **قسم موجه للاستثمار**، وهو خاص بالعائلات والأفراد القادرين على العمل، وهذا لا يكون إلا إذا تمكنت اللجنة الولائية من جمع مبلغ معين يحدد سنويا، هذا الجزء من الزكاة يخصص لتمويل المشاريع المصغرة لمختلف الفئات القادرة على العمل على أساس صيغة القرض الحسن [12] – قرض بدون فائدة- بالتنسيق مع بنك البركة الجزائري مع تسهيلات خاصة في التسديد.

انطلاقا من شعار صندوق الزكاة "**لا نعطيه ليبقى فقيرا إنما ليصبح مزكيا**" أنشئت وزارة الشؤون الدينية بالتعاون مع بنك البركة الجزائري **صندوق** خاص **باستثمار أموال الزكاة** لتدعيم المشاريع الاقتصادية لتشغيل الشباب و البطالين و قد تم التركيز على المشاريع التي تعنى بالمؤسسات الصغرى و المتناهية الصغر التي تخلق مناصب شغل

---

[11] – بقوله تعالى في سورة التوبة، 60 "إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل، فريضة من الله، والله عليم حكيم".

[12] – قال تعالى: "إِنْ تُقْرِضُوا اللهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعِفْهُ لَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللهُ شَكُورٌ حَلِيمٌ."

للفئات الهشة التي خول لها الاستفادة من القرض الحسن في حدود 37.5% من مجموع الأموال المحصلة و تتراوح مبالغها ما بين 50000 دج إلى 300000 دج من اجل تمكين متلقي الزكاة من أن يصبحوا معطين لها في المستقبل و بذلك يمكن أن تكون الزكاة أداة جد فعالة للقضاء على الفقر من خلال تنمية الحس بالتضامن الاجتماعي يطمح الصندوق إلى تحقيق حجم قروض حسنة كالتالي

- 1000 قرض حسن سنة 2006 ، توفر 2000 منصب شغل.
- 2500 قرض حسن سنة 2007، توفر 5000 منصب شغل.
- 4500 قرض حسن سنة 2008، توفر 9000 منصب شغل.
- 7000 قرض حسن سنة 2009، توفر 14000 منصب شغل.

في ختام هذه الورقة نخلص إلى أن السبب الرئيسي للفقر في الجزائر يمكن أن يوجز في فشل استراتيجيات التنمية التي طبقت منذ الاستقلال، بما في ذلك التغيرات الاقتصادية الكلية التي أدخلت حديثاً. وقد عمّق من تبعات هذا الفشل الانعكاسات السلبية لبرامج التقويم الهيكلي.إلا أن هيئات التمويل المصغر المعتمدة لمحاربة الفقر في الجزائر بإمكانها أن تسهم بقسط وافر في سد الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المحلي، وذلك من خلال طرحها مجموعة من الإجراءات و التدابير التمويلية المبتكرة لتمويل المشاريع التنموية المحلية لصالح الشباب البطالين و الفئات الأخرى المحرومة

هذه الإجراءات لا تخلو من النقائص و على رأسها عدم القيام حتى الآن بتقييم شامل لفعاليات هذه الأجهزة في توفير مناصب شغل دائمة ، رغم أن تفاقم ظاهرة الفقر من ناحية و ندرة الموارد من ناحية أخرى يفرضان مثل هذا التقييم.

يبدو من النتائج الهزيلة على الأرض و استفحال ظاهرة الفقر أن تلك الإجراءات لم تكن فعالة ربما لتداخل صلاحيات مختلف الهيئات و ضعف تنسيق الجهود فيما بينها ومحدودية فعالية المشروعات المختارة التي كان يعتقد أنها مدرة للدخل كآلية لعلاج مشكلة البطالة والتدهور الاقتصادي للشباب، والعمالة المسرحة والنساء الفقيرات.لمعالجة هذا القصور نقترح تكليف هيئة مختصة تقوم بتوحيد الجهود في هده المجالات و تطورها كما يجب عليها أن تعنى برسم إستراتيجية عامة لتوظيف الأموال تنطلق من تأهيل الإطارات البشرية المسيرة لتلك الأموال وانجاز دراسات حقيقة لاحتياجات الأسواق المحلية بغرض تحقيق الجدوى الاقتصادية .

المراجع

- La microfinance : « Un outil de lutte contre la pauvreté » Problèmes économiques ,n°2928 18 juillet 2007

- Maria Novak « On ne prête pas qu'aux riches. La révolution du crédit »9 Jean-Claude Lattés,2005
- الأمم المتحدة أفضل الممارسات في مجال الائتمانات الصغيرة للنساء و الشباب ، الاجتماع السادس عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية من 13 إلى 16 مارس 2001 طنجة المغرب.
- الاقتصاد والأعمال عدد خاص بالجزائر نوفمبر 1999
- Dr Derbal Abdelkader " Le Programme d'ajustement structurel et son impact sur la restriction des choix technologiques: la cas de l'Algérie" .In Technologie, Transition et Stratégies de Développement au Maghreb,Ed par A.Djeflat et M.Lahlou, Série Maghtech.Rabat (Maroc).1996

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مواجهة العولمة ضرورة بالنسبة للبلدان الضعيفة، الجزائر، 2001، ص 24 4ياسر محمد جاد الله محمود، العولمة والفقر في مصر، ملتقى دولي :قضايا العولمة وتأثيرها على الدول النامية، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 2006، ص7 .
- عبد العزيز شرابي " دور المنشات الصغيرة و المتوسطة في تشغيل الشباب العربي " المؤتمر العربي الأول لتشغيل الشباب الجزائر 2009
- نشرة إحصائية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الجزائر،جانفي 2007، ص: 4.
- رسالة الوكالة مجلة تصدر عن الوكالة الوطنية للقرض المصغر العدد 2 ص 2
- وكالة التنمية الاجتماعية، الملتقى الدولي للقرض المصغر، الجزائر، 2002، ص: 55
- – بقوله تعالى في سورة التوبة، 60 "إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل، فريضة من الله، والله عليم حكيم".
- – قال تعالى: "إِنْ تُقْرِضُوا اللهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعِفْهُ لَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللهُ شَكُورٌ حَلِيمٌ"